

صندوق دينار للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة دينار للاستثمار)

القوائم المالية
للفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

وتقرير المراجع المستقل

صندوق دينار للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة دينار للاستثمار)

القوائم المالية
للفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الصفحة	الفهرس
١ - ٢	تقرير المراجع المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
٥	قائمة التدفقات النقدية
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٧ - ١٨	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل إلى مالكي الوحدات في صندوق دينار للأسهم السعودية (مدار من قبل شركة دينار للاستثمار)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق دينار للأسهم السعودية ("الصندوق") المدار من قبل شركة دينار للاستثمار ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للصندوق، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولا يُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٥، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى مالكي الوحدات في صندوق دينار للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة دينار للاستثمار)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا عن المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون





تركي عبد المحسن اللحيد
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٣٨)

الرياض: ١٦ رمضان ١٤٤٧ هـ
(٠٥ مارس ٢٠٢٦)

صندوق دينار للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة دينار للاستثمار)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الإيضاح	١٤٤٧		
			الموجودات
	٢,٧٧٨,٤٧٢		أرصدة لدى البنوك
٥	٦٩,٤١٢,٩٠٤		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
	<u>٧٢,١٩١,٣٧٦</u>		إجمالي الموجودات
			إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٧	٣٥٠,٠٣٧		أتعاب إدارة مستحقة
	١٤٢,٠١٥		استردادات مستحقة
٦	١٩٢,٤٤٨		مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
	<u>٦٨٤,٥٠٠</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
	٧١,٥٠٦,٨٧٦		صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد
	<u>٧٢,١٩١,٣٧٦</u>		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات
	٧,٩٥٨,٨١٤		وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)
	<u>٨,٩٨</u>		صافي قيمة الموجودات العائدة لكل وحدة مصدرة (١٤٤٧)

صندوق دينار للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة دينار للاستثمار)

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الإيضاح	٢٠٢٥	
		دخل/ خسارة
٥	(٤,٧٠٣,١٤٣) ٨٨١,٤١٩	خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة توزيعات أرباح
	(٣,٨٢١,٧٢٤)	إجمالي الخسارة
		مصاريف العمليات
٧	(٩٢٧,٨٧٨)	أتعاب إدارة
٧	(٢٠٦,٢٨٨)	أتعاب وساطة
	(١٩٤,٥٥٥)	رسوم إدارية
	(١٢٩,٨٦١)	مصاريف عمليات أخرى
	(١,٤٥٨,٥٨٢)	إجمالي المصاريف
	(٥,٢٨٠,٣٠٦)	صافي خسارة الفترة
	-	الدخل الشامل الآخر
	(٥,٢٨٠,٣٠٦)	إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

صندوق دينار للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة دينار للاستثمار)

قائمة التدفقات النقدية
للفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ﷲ

	الأنشطة التشغيلية
(٥,٢٨٠,٣٠٦)	صافي خسارة الفترة
٤,٧٠٣,١٤٣	التعديلات للبنود غير النقدية:
(٨٨١,٤١٩)	خسارة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
	توزيعات أرباح
(١,٤٥٨,٥٨٢)	
(٧٤,١١٦,٠٤٧)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
١٤٢,٠١٥	زيادة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٣٥٠,٠٣٧	زيادة في الاسترداد المستحقة
١٩٢,٤٤٨	زيادة في أتعاب الإدارة المستحقة
	زيادة في المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى
(٧٤,٨٩٠,١٢٩)	النقدية المستخدمة في العمليات
٨٨١,٤١٩	توزيعات أرباح مستلمة
(٧٤,٠٠٨,٧١٠)	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
	الأنشطة التمويلية
١٠١,٤٥٠,٩٨٦	متحصلات من الوحدات المصدرة
(٢٤,٦٦٣,٨٠٤)	سداد الوحدات المستردة
٧٦,٧٨٧,١٨٢	صافي النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
٢,٧٧٨,٤٧٢	الأرصدة لدى البنوك في نهاية الفترة

ﷲ

(٥,٢٨٠,٣٠٦)
-

(٥,٢٨٠,٣٠٦)

١٠١,٤٥٠,٩٨٦

(٢٤,٦٦٣,٨٠٤)

٧٦,٧٨٧,١٨٢

٧١,٥٠٦,٨٧٦

وحدات

١٠,٥٤٧,٣٠٢

(٢,٥٨٨,٤٨٨)

٧,٩٥٨,٨١٤

٨,٩٨

الدخل الشامل:

صافي خسارة الفترة

الدخل الشامل الآخر للفترة

إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

التغير من معاملات الوحدات

متحصلات من الوحدات المصدرة

سداد الوحدات المستردة

صافي التغير من معاملات الوحدات

حقوق الملكية في نهاية الفترة

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال الفترة:

وحدات مصدرة خلال الفترة

وحدات مستردة خلال الفترة

الوحدات في نهاية الفترة

صافي قيمة الموجودات لكل وحدة في نهاية الفترة (ﷲ)

١- التأسيس والأنشطة

صندوق دينار للأسهم السعودية ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أنشئ بموجب اتفاق بين شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، والمستثمرين في الصندوق ("مالكي الوحدات"). يتمثل النشاط الرئيسي للصندوق في تحقيق التنمية في رأس المال على المدى المتوسط إلى الطويل من خلال الاستثمار بشكل أساسي في الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية.

تم طرح الصندوق للاشتراك وفقاً لأنظمة ولوائح هيئة السوق المالية ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية في ٢٢ رجب ١٤٤٦هـ (الموافق ٢٢ يناير ٢٠٢٥). وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ ١ ذو القعدة ١٤٤٦هـ (الموافق ٢٩ إبريل ٢٠٢٥). وعليه، تمثل هذه القوائم المالية أول قوائم مالية للصندوق وتغطي الفترة من ٢٩ فبراير ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

يُدار الصندوق من قبل شركة دينار للاستثمار ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة مغلقة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٧٤٢٩١٧، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم ٣٧-٢٤٢٨١.

إن عنوان المكتب المسجل لمدير الصندوق هو ص.ب. ١٣٣١٣، ٤٥٣٨ طريق الدائري الشمالي الفرعي، الوادي، الرياض ٦٨٨٠، المملكة العربية السعودية.

قام الصندوق بتعيين شركة إتش إس بي سي العربية السعودية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق.

كان آخر يوم تقييم للفترة هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للوائح صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية

فيما يلي بياناً بالمعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية.

١-٣ أسس الإعداد

تم إعداد هذه القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية على أساس استمراره في العمل كمنشأة مستمرة.

تم عرض القوائم المالية بالريال السعودي (ر.س.)، والذي يمثل أيضاً العملة الوظيفية للصندوق.

يقوم الصندوق بعرض قائمة المركز المالي الخاصة به وفقاً لترتيب السيولة بناءً على نية مدير الصندوق وقدرته على استرداد/ تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات لبنود القوائم المالية المقابلة. تم عرض تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح (٩).

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. وقد تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح (٤).

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٢-٣ المعايير والتعديلات الصادرة وغير سارية المفعول بعد

تم إصدار المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية بتاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، ولكنها غير سارية المفعول بعد. ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير، إذ ينطبق ذلك، عند سريانها واعتمادها من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تاريخ السريان

تم تأجيل تاريخ
السريان لأجل غير
مسمى

١ يناير ٢٠٢٦

١ يناير ٢٠٢٧

١ يناير ٢٠٢٧

المعايير/ التعديلات على المعايير / التفسيرات

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي (٢٨) - البيع أو المساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧) - تصنيف وقياس الأدوات المالية

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨) - العرض والإفصاحات في القوائم المالية

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩) - الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

٣-٣ النقدية وشبه النقدية

تشتمل النقدية وشبه النقدية على النقد لدى البنك والاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة، إن وجدت، بفترات استحقاق أصلية قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٤-٣ الأدوات المالية

٣-٤-١ الأدوات المالية - الإثبات الأولي والقياس اللاحق

يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية - التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) - بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الأصل.

(١) الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

تصنف الموجودات المالية، عند الإثبات الأولي لها، كمقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتوقف تصنيف الموجودات المالية عند الإثبات الأولي لها على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي ونموذج أعمال الصندوق لإدارتها. ولتصنيف وقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، فإنه يجب أن ينتج عنها تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم. يشار إلى هذا التقويم بـ "اختبار الدفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة"، ويتم إجراؤه على مستوى الأداة المالية. يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التي لا تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة بالقائمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بصرف النظر عن نموذج الأعمال. يشير نموذج أعمال الصندوق الخاص بإدارة الموجودات المالية إلى كيفية إدارة هذه الموجودات المالية بهدف تحقيق التدفقات النقدية. يحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كلاهما. يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المطفأة ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-١ الأدوات المالية - الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

◀ موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

◀ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الأرصدة لدى البنوك والذمم المدينة.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تمثل الموجودات المالية في هذه الفئة الموجودات غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي إما يتم تخصيصها من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة أو يجب قياسها بالقيمة العادلة بشكل إلزامي بموجب المعيار الدولي للتقرير المالية ٩. تقوم الإدارة بتخصيص أداة ما بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي وذلك فقط عند استيفاء أحد الشروط التالية. ويحدد هذا التخصيص على أساس كل أداة على حدة:

(أ) لم ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة

على المبلغ الأصلي القائم، أو

(ب) لم يكن الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال هدفه إما تحصيل التدفقات النقدية، أو تحصيل التدفقات النقدية والبيع معاً، أو

(ج) إذا كان التخصيص يزيل أو يقلل بشكل جوهري عدم اتساق القياس أو الإثبات والذي قد ينشأ خلاف ذلك عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.

تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويدرج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة.

تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة التي لم يتم الصندوق بشكل لا رجعة فيه بتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كما يتم إثبات توزيعات الأرباح الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة في قائمة الربح أو الخسارة عند الإقرار بأحقية دفعها.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يتم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٥-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-١ الأدوات المالية - الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

الانخفاض في القيمة

يقوم الصندوق بإثبات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن كافة أدوات الدين غير المقنتاة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، مخصومة بما يقارب معدل العمولة الفعلي الأصلي. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة على التدفقات النقدية من بيع الضمانات الرهنية المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها، يجب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لقاء الخسائر الائتمانية التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الـ ١٢ شهراً التالية (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً). أما التعرضات الائتمانية التي تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها، فإنه يجب تجنب مخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض للمخاطر بصرف النظر عن وقت التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

بالنسبة لتوزيعات الأرباح والذمم المدينة الأخرى، يستخدم الصندوق الطريقة المبسطة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. وعليه، لا يقوم الصندوق بمتابعة التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يقوم بدلاً من ذلك بإثبات مخصص خسارة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. قام الصندوق بإنشاء مصفوفة مخصصات استناداً إلى الخبرة السابقة في خسائر الائتمان، والتي يتم تعديلها بالعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

(٢) المطلوبات المالية

الإثبات الأولي والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الاستردادات المستحقة والرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرةً.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيراً بالصندوق. بعد الإثبات الأولي لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويبرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

تطبق هذه الفئة عموماً على الاستردادات المستحقة والرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات الالتزامات الأصلية وإثبات التزامات جديدة. يتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-١ الأدوات المالية - الإثبات الأولى والقياس اللاحق (تتمة)

٣ مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في أن واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٣-٥ قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاحي ٥ و٨-٣.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-٣ الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالك الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كعمليات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٧-٣ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي قيمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

٨-٣ أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى

يتم تحميل أتعاب الإدارة والرسوم الإدارية وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى بالأسعار/ المبالغ المحددة في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. إن الصندوق مسؤول عن سداد ضريبة القيمة المضافة على هذه المصاريف.

٩-٣ الزكاة وضريبة الدخل

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية.

١٠-٣ توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وذلك بتاريخ الإقرار بأحقية استلامها. وبالنسبة للأوراق المالية المتداولة، فإنه يتم إثباتها عادةً بتاريخ توزيعات الأرباح السابقة. وبالنسبة للأوراق المالية غير المتداولة، فإنه يتم إثباتها عادةً بتاريخ اعتماد المساهمين دفع تلك التوزيعات. ويتم إثبات توزيعات الأرباح من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كبند مستقل في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقييم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى مدير الصندوق أي علم بعدم تأكيد جوهرى قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، إن وجدت، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم التي تبدو ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقييم على طريقة السوق (أي، استخدام آخر معاملات تمت في السوق وفقاً لشروط التعامل العادل، والمعدلة عند الضرورة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المماثلة) وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات مما يزيد من استخدام بيانات السوق المتاحة والمؤيدة قدر الإمكان).

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. يمتلك الصندوق استثمارات أسهم متداولة والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد في السوق كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (٥).

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

فيما يلي ملخصاً بمكونات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في آخر يوم تقييم والتعرض الجغرافي لها:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

التكلفة	القيمة العادلة	الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتداولة (حسب الدولة)
٧٣,٣٠٥,٩٦٨	٦٩,٤١٢,٩٠٤	المملكة العربية السعودية

بلغت الخسارة المتكبدة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة خلال الفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: ٤,٧٠٣,١٤٣. R.S.

يقوم الصندوق أيضاً بإدارة تعرضه لمخاطر السعر من خلال تحليل المحفظة الاستثمارية حسب القطاع. وتتمثل سياسة الصندوق في تركيز المحفظة الاستثمارية في القطاعات التي يعتقد مدير الصندوق أن الصندوق يمكنه من خلالها تعظيم العوائد المتأتبة من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق.

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

تم الإفصاح عن تركيز الاستثمار حسب قطاع المحفظة الاستثمارية للصندوق في الجدول أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			القطاع
النسبة المئوية القيمة العادلة	القيمة العادلة ريال	التكلفة ريال	
%٢٩,٣٣	٢٠,٣٥٧,٦٣٦	٢٠,٩٤٠,٦٤٧	البنوك
%١٠,٤٢	٧,٢٣٥,٦٩٤	٨,٥٣٩,٣٠٠	النقل
%١٠,١٦	٧,٠٥٤,٦١١	٦,٧٧٧,٣٨٧	الطاقة
%٩,٢٨	٦,٤٤١,٩٣٢	٦,٠٨٢,٥٤١	المواد الأساسية
%٨,٠٠	٥,٥٥٤,٥٩٧	٦,٢١٢,٠١٢	معدات وخدمات الرعاية الصحية
%٦,٩٣	٤,٨١٢,٢٩٩	٤,٥٢٣,٠٥٩	السلع الرأسمالية
%٤,٨١	٣,٣٣٧,٩١٩	٤,٢٠١,٧٢٩	الخدمات الاستهلاكية
%٣,٨٦	٢,٦٨١,٩١٣	٢,٥٣٤,٣٣٢	تأمين
%٣,٣٩	٢,٣٥٤,٦٢٥	١,٩٣٦,٦٣٠	الخدمات التجارية والمهنية
%٢,٧٩	١,٩٣٥,٦٦٢	٢,٥٤٠,٠١٠	إدارة وتطوير العقارات
%٢,٥٨	١,٧٩٠,٧٩٨	٢,٠٢٥,١٧٥	المرافق العامة
%٢,٤٥	١,٦٩٨,١٢٥	١,٩٨٠,٦٣٥	أطعمة ومشروبات
%٢,٢٦	١,٥٦٨,٢٠٨	١,٦٩٩,٩١٢	خدمات مالية
%١,٨٧	١,٣٠٠,٤٣٩	١,٣٨٨,٧٥٢	الأدوية
%١,٣٥	٩٣٦,٤٩٦	١,٢٤٥,٩٠٣	البرمجيات والخدمات
%٠,٥٢	٣٥١,٩٥٠	٦٧٧,٩٤٤	تجزئة وتوزيع السلع الكمالية
%١٠٠,٠٠	٦٩,٤١٢,٩٠٤	٧٣,٣٠٥,٩٦٨	

٦- المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ريال	
٦٩,٢١٤	ضريبة قيمة مضافة مستحقة
٦٣,٠١٤	رسوم إدارية مستحقة (إيضاح ٧)
٩,٤٦٨	أتعاب حفظ مستحقة
٦,٧٦٧	مكافآت مجلس الإدارة المستحقة (إيضاح ٧)
٤٣,٩٨٥	مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
١٩٢,٤٤٨	

٧- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

تعتبر الجهات جهات ذات علاقة إذا كان لدى أحد الجهات القدرة على السيطرة على الجهة الأخرى أو ممارسة تأثير هام على الجهة الأخرى عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. يعتبر مدير الصندوق والمنشآت/الأشخاص ذوي العلاقة بمدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق جهات ذات علاقة بالصندوق. ويقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة.

أ) **أتعاب إدارة**

إن مدير الصندوق مسؤول عن إدارة أنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل قدره ١,٨٥٪ سنويًا، ويتم احتسابها على أساس يومي بناءً على صافي موجودات الصندوق، ويتم سدادها على أساس ربع سنوي.

ب) **رسوم إدارية**

يقوم مدير الصندوق بتحميل رسوم إدارية قدرها ٢٥٠,٠٠٠ ريال سنويًا. ويتم دفعها على أساس ربع سنوي.

٧- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها (تتمة)

(ج) رسوم اشتراكات

إضافة إلى ذلك، يحق لمدير الصندوق تحميل رسوم اشتراك بنسبة ٢٪ من قيمة الاشتراكات من مالكي الوحدات في الصندوق.

(د) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يستحق كل عضو مستقل من أعضاء مجلس الإدارة مكافأة قدرها ٢,٥٠٠ ريال عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس وأتعاب بحد أقصى قدره ١٠,٠٠٠ ريال لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة.

(هـ) الاشتراكات في الوحدات واستردادها

للفترة من
٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة المعاملات	وحدات	ريال
أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	اشتراكات استردادات	١٦,٩٤٠ (٩٤)	١٦٧,٧٧٨ (٩١٠)
أعضاء مجلس إدارة الصندوق	اشتراكات	٤٧,٣٠٢	٤٥٧,٧٥٠

٧-١ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة:

للفترة من
٢٩ إبريل ٢٠٢٥ حتى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملات	ريال
شركة دينار للاستثمار	مدير الصندوق	أتعاب إدارة رسوم إدارية	٩٢٧,٨٧٨ ١٩٤,٥٥٥
مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	مكافأة	٦,٧٦٧

٧-٢ أرصدة الجهات ذات العلاقة

فيما يلي بيان بالأرصدة الدائنة الناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة في نهاية الفترة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة الأرصدة	ريال
شركة دينار للاستثمار	أتعاب إدارة مستحقة رسوم إدارية مستحقة (إيضاح ٦)	٣٥٠,٠٣٧ ٦٣,٠١٤
مجلس إدارة الصندوق	مكافآت مجلس الإدارة المستحقة (إيضاح ٦)	٦,٧٦٧

٨- إدارة المخاطر المالية

١-٨ عوامل المخاطر المالية

تعرض أنشطة الصندوق لمخاطر أدوات مالية متنوعة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يسعى برنامج إدارة المخاطر الشامل بالصندوق إلى تعظيم العوائد المتأتمية من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، كما يسعى إلى الحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للصندوق. ويوجد لدى مدير الصندوق سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر التي تؤثر على استثمارات الصندوق والتأكد من معالجة هذه المخاطر في أقرب وقت ممكن، والتي تشمل إجراء تقييم للمخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما يقوم مدير الصندوق بتطبيق توزيع حذر للمخاطر مع مراعاة سياسات الاستثمار والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. علاوة على ذلك، يبذل مدير الصندوق قصارى جهده لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بأي طلبات استرداد متوقعة.

ولمجلس إدارة الصندوق دور في ضمان وفاء مدير الصندوق بمسؤولياته لصالح مالكي الوحدات وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

يستخدم الصندوق طرقاً مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وتم توضيح هذه الطرق أدناه.

١-١-٨ مخاطر السوق

أ) مخاطر أسعار العملات

تمثل مخاطر أسعار العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما أو القيمة العادلة للأدوات المالية ذات العائد الثابت نتيجة للتغيرات في أسعار العملات السائدة في السوق. لا يخضع الصندوق لأي مخاطر أسعار عملوات خاصة، حيث لا يوجد لديه أي أدوات مالية مرتبطة بعمولة.

ب) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. إن الموجودات والمطلوبات المالية للصندوق مسجلة بالريال السعودي، ومن ثم لا يتعرض الصندوق لأي مخاطر عملات هامة بشأن هذه الأدوات المالية.

ج) مخاطر السعر

تمثل مخاطر السعر المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق. تنشأ مخاطر السعر بشكل أساسي من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة حركة أسعار أدواته المالية المدرجة في تداول عن كثب. يقوم مدير الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظة الاستثمار في ضوء تركيز الصناعة.

تحليل الحساسية

تخضع الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمخاطر أسعار الأسهم. وطبقاً لإدارة الصندوق، فيما يلي بيان الأثر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الناتجة عن التغير المحتمل المعقول في مؤشرات الأسهم مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

للفترة من ٢٩ إبريل ٢٠٢٥

حتى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

ب/د

٣,٤٧٠,٦٤٥

(٣,٤٧٠,٦٤٥)

زيادة بواقع ٥٪

نقص بواقع ٥٪

٨- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢-١-٨ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات واستردادها على مدار الأسبوع، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق على الفور ويمكن تسيلها في أي وقت. ومع ذلك، قام مدير الصندوق بوضع إرشادات معينة للسيولة الخاصة بالصندوق ومراقبة متطلبات السيولة على أساس منتظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات حال نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريق الحصول على تمويل من الجهات ذات العلاقة بالصندوق.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المخصصة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

٣-١-٨ مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقييم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

⚡

٢,٧٧٨,٤٧٢

أرصدة لدى البنوك

٢-٨ إدارة مخاطر رأس المال

يمثل صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد رأسمال الصندوق. ومن الممكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل جوهري في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقاً لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات لمالكي الوحدات ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة صافي موجودات قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية بالصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات والاستردادات المتعلقة بالموجودات التي يتوقع قدرته على تصفيتها.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بمراقبة رأس المال على أساس صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

٣-٨ القيمة العادلة للأدوات المالية

لدى الصندوق استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تم قياسها بالقيمة العادلة وتصنيفها ضمن المستوى ١ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسيلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال الفترة الحالية.

٩- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

الإجمالي ر.س	بعد ١٢ شهرًا ر.س	خلال ١٢ شهرًا ر.س	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
			الموجودات
٢,٧٧٨,٤٧٢	-	٢,٧٧٨,٤٧٢	أرصدة لدى البنوك
٦٩,٤١٢,٩٠٤	-	٦٩,٤١٢,٩٠٤	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
<u>٧٢,١٩١,٣٧٦</u>	<u>-</u>	<u>٧٢,١٩١,٣٧٦</u>	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٣٥٠,٠٣٧	-	٣٥٠,٠٣٧	أتعاب إدارة مستحقة
١٤٢,٠١٥	-	١٤٢,٠١٥	استردادات مستحقة
١٩٢,٤٤٨	-	١٩٢,٤٤٨	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
<u>٦٨٤,٥٠٠</u>	<u>-</u>	<u>٦٨٤,٥٠٠</u>	إجمالي المطلوبات

١٠- الالتزامات المحتملة

لا توجد هناك أي التزامات محتملة كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

١١- الزكاة وضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية قرارًا وزاريًا رقم ٢٩٧٩١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٤٤ هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٢٢) بشأن بعض قواعد جباية الزكاة التي يتعين على الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الالتزام بها. ووفقًا للقرار الوزاري، لا يخضع الصندوق لجباية الزكاة أو ضريبة الدخل، ومع ذلك سيتعين عليه تقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة ("الهيئة"). وسيكون آخر موعد لتقديم الإقرار إلى الهيئة هو ٣٠ إبريل ٢٠٢٦.

١٢- الأحداث بعد نهاية الفترة المالية

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب إجراء تعديلات عليها أو تقديم إفصاحات بشأنها في القوائم المالية أو الإيضاحات حولها.

١٣- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ رمضان ١٤٤٧ هـ (الموافق ٣ مارس ٢٠٢٦).